السنة الثالثة والعشرون ملحق 1 العدد85 / شهرحزيران / السنة 2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v23 i85.1268

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

Iraqi oil exports and its impact on economic development for the period 2016-2023

صادرات النفط العراقي واثره على التنمية المستدامة للمدة 2016-2023

م. م . حاتم جبر عطشان
Hatem Jabr eatshan
hatem.jabar@uowasit.edu.iq
جامعة واسط / كلية الطب البيطري

Abstract

The Iraqi economy depends largely on oil revenues, as these revenues contributed about 70% of the total revenues during the research period and more than 90% of the state's general budget. and that fluctuations in crude oil prices affect the Iraqi economy, which depends almost entirely on the oil sector. Therefore, the research aimed to present the conceptual presentation of the oil sector and the reasons for the emergence of the oil sector and its characteristics by clarifying Iraqi oil exports, in addition to clarifying Iraqi oil revenues, and the cognitive presentation of sustainable development and its goals, in addition to stating indicators of sustainable development, and discussing the most important positives and negatives of sustainable development that contribute to the development of the oil sector .Providing recommendations to find solutions to reduce the Iraqi economy's dependence on oil revenues, the research used the descriptive analytical approach and concluded the possibility of reducing the Iraqi economy's dependence on oil revenues through practical and applicable solutions.

Keywords: The reality of the oil sector in Iraq, sustainable development, sustainable development indicators

المستخلص

ان الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية اذ ساهمت تلك الايرادات بنسبة حوالي بنسبة 70% من الإيرادات الكلية في مدة البحث واكثر من 90% من الموازنة العامة للدولة ، وان التقلبات في أسعار النفط الخام تؤثر على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بصورة شبه كلي على القطاع النفطي ، لذلك هدف البحث الى الطرح المفاهيمي للقطاع النفطي وأسباب نشوء القطاع النفطي وسماته من خلال توضيح صادرات النفط العراقي فضلاً عن توضيح إيرادات النفط العراقي، والطرح المعرفي للتنمية المستدامة وأهدافه فضلاً عن بيان مؤشرات التنمية المستدامة، ومناقشة اهم الإيجابيات والسلبيات للتنمية المستدامة التي تسهم في تطوير القطاع النفطي.وتقديم التوصيات لإيجاد حلول للحد من اعتماد الاقتصاد العراق على إيرادات النفطية، استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي وخلص الى إمكانية الحد من اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية من خلال حلول عملية قابلية للتطبيق.

الكلمات الرئيسية: واقع القطاع النفطي في العراق، التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة.

المقدمة

يعد النفط من الموارد الطبيعية والاساسية القابلة للنضوب والنفاذ ، في الاقتصاد العراقي ولكونه الركن الاساسي في دخل القومي للبلد، لايزال هو القطاع المسيطر علي باقي الانشطة الاقتصادية في الدولة ،أذ يسهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 96% من اجمالي الايرادات الكلية داخله للحكومة ،ويكتسب النفط أهمية بالغة لكونه سلعة استراتيجية مهمة ولها دوراً فعالاً على الانشطة الاقتصادية كافة ، فضلاً عن لها دور اساسي لتحديد مسار التنمية الاقتصادية المستدامة ومصدراً للدخل باعتبارها سلعة تجارية خارجية.

المبحث الأول

منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث: تتمثل في ان الاقتصاد العراقي يعتبر النفط المصدر الرئيس للناتج المحلي الإجمالي والايرادات العامة مما يعرض اقتصاد العراق لمخاطر كبيرة ناجمة عن تقلبات الإيرادات النفطية ، وهذا يتطلب من الدولة العمل على تعزيز القطاعات الاقتصادية اللانفطية لتكون لكل قطاع منها مساهمة تقترب مساهمة القطاع النفطي في دعم الاقتصاد العراقي.

ثانيا: أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث في دراسة تقلبات وتغيرات أسعار النفط الخام والكشف عن السلبيات وايجابيات التنمية المستدامة ، وبيان سبب انخفاض في أسعار النفط وأثرها على مؤشرات الاقتصاد العراقي.

ثالثا: هدف البحث: يسعى البحث لتحقيق الأهداف الاتية :

1. الطرح المفاهيمي للقطاع النفطي وأسباب نشوء القطاع النفطي وسماته من خلال توضيح صادرات النفط العراقي فضلاً عن توضيح إيرادات النفط العراقي.
2. الطرح المعرفي للتنمية المستدامة وأهدافه فضلاً عن بيان مؤشرات التنمية المستدامة
3. ومناقشة اهم الإيجابيات والسلبيات للتنمية المستدامة التي تسهم في تطوير القطاع النفطي.

رابعا: فرضية البحث: يفترض أنَّ إنتاج النفط واستثمار العوائد النفطية وتصديرها بصورة عقلانية ورشيد سوف ينعكس بشكل ايجابي على مؤشرات الاقتصادية للبلد مما يحتم ضرورة إصلاح واقع السياسة النفطية من حيث الاستغلال الأمثل للإنتاج وتصدير تلك الثروة للحصول التنمية المستدامة الشاملة في العراق.

المبحث الثاني

الاطار النظري للقطاع النفطي في العراق

المطلب الاول : القطاع النفطي

اولا: لمحة عن قطاع النفط في العراق: يعد النفط احدى المصادر الاقتصادية الناضبة الاساسية لتوافر الكثير من الزيادة المالية تساهم في اعداد الموازنة العامة للدولة وكذلك توافر لمختلف انواع الطاقة لسد حاجة السكان ومختلف القطاعات الاقتصادية على حد سواء ، وبه يتحقق نمو الاقتصادي وتزايد الاحتياطات النقدية لدعم الاقتصاد المحلي، لذلك يطلب الوعي بالاهتمام بالقطاع النفطي بصورة واسعة للانتفاع منها في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية ، وبناء القطاع نفطي لسد حاجة السوق الوطني والعالمي وبأفضل الاسعار وتطوير في مجال صناعة تكرير النفط وتطوير مصافي النفطية في العراق بما يستغني عن تكرار واردات النفط من الدول المجاورة، ناهيك ان النفط يرتبط بالأسواق العالمية والاحتكار والتنافس وكثرة والأزمات الاقتصادية ذات علاقة بالطلب العالمي والأسعار وكثرة الحروب(حسن، 2013: 86)ومن خلال

التعرف على مراحل الصناعة النفطية وتطورها ارتباطها وتأثيرها في بعض الفوارق الاقتصادية المهمة، وان تحسن الاستقرار بالعراق وبناء قاعدة موارد ضخمة وإبرام عقود مع شركات عالمية لتطوير الحقول النفطية الكبرى، كل ذلك من شانه توفير الأسباب لزيادة سريعة في الإنتاج النفطي في السنوات القادمة مع محاولة التغلب على مجموعة المشاكل تتعلق في اقتصاد الهيكل الاساسي والإصلاح المؤسسِ والقانوني لقطاع النفط. ناهيك عن الاستقرار السياسي وتطوير القدرات البشرية للعاملين مما يؤثر على تطوير البرامج التنموي وخلق قاعدة واسعة لبناء الاقتصاد العراقي(مؤشر الطاقة، 2014: 8)

ثانيا: مفهوم القطاع النفطي: القطاع النفط بانه: نمط اقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعيّة دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها، ومن الأمثلة على هذه الموارد: المعادن، والمياه، والنفط، والغاز.يعني هذا المفهوم أن دولة ما تعتمد على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض، مثل النفط. وبالتالي، يكون اقتصاد هذه الدولة غالبًا ضعيفًا، حيث يعتمد على المبادلات التجارية ويؤدي إلى نشوء مجتمع استهلاكي يهيمن فيه قطاع الاستيراد. هذا النوع من الاقتصاد لا يولي اهتمامًا كبيرًا للصناعات التحويلية والزراعية، ويعتمد بشكل كبير على النفط الخارجي كمصدر رئيسي. للدخل، حيث يشارك معظم السكان في إنتاج النفط واستغلاله، من التعريفات الاخرى للقطاع النفط هو اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعي مستخرج من الأرض، فيصبح الاقتصاد مُعتمداً على التبادل التجاري الذي يؤدي إلى ظهور مُجتمعٍ استهلاكيٍ مرتبط بالاستيراد، كما لا يهتم هذا النوع من الاقتصاد في الزراعة أو الصناعة التحويلية(صالح، 2013: 3-4)كما يعرف القطاع النفطي بأنه: "القطاع الذي يعتمد على النفط الاقتصادي المتولد من النفط و الغاز المملوك كليا للطاقات الانتاجية والاحتياطيات الدولة". وتتخلص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا النحو بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة اكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة و الزراعة فالناتج المحلى الاجتماعي، وإن الايرادات النفطية تمول النسبة العظمة من الاستثمار العام يشكل نسبة تزايد نصف مجموع يُعتبر الاستثمار الكلي ونحو 50% من الإنفاق الحكومي الجاري (الميزانية السنوية الاعتيادية) من العناصر الأساسية. كما أن قيمة الصادرات النفطية بالعملات الأجنبية تُساهم بأكثر من 50% من إجمالي الصادرات.(صبري، 2012: 44)

ثالثا: أسباب نشوء القطاع النفطي:

1- الأسباب الداخلية: (محمد،2012: 40)

أ- زيادة نمو السكان بنسبة اكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي .

ب- وفرة الموراد الطبيعية والمواقع الاستراتيجية مما يزيد من التدفقات المالية الناجمة عنها،مما يفسر نتائج ضعيفة لاقتصاديات البلد.

ج- صراعات والانقلابات نتيجة السيطرة والتحكم بالموارد الطبيعية .

د- المقارنة الطبقية بين افراد المجتمع النفطي فالفئة المستفيدة هم ذات صلة بالقطاع او سلطة النفطية ما يعزز قوة واستمراها.

2- الأسباب الخارجية: (خالد، 2008: 4)

3- الرغبة القوية لدى الدول الاستعمارية في السيطرة على الثروات النفطية وفرض نفوذها على القطاع النفطي.

4- التبعية (الإقتصادية والاجتماعية) للدول متقدمة لكون اغلب الدول تعاني ضعف في أجهزتها الأنتاجية والبنى التحتية ...

5- القوى المسيطرة في الدول المتقدمة ساعدت على جعل الدول تنقسم الى شقين دول غنية ودول فقيرة ودول متقدمة ومتخلفة ،لاسيما الدول النفطية المصدرة للمواد الأولية وبأرخص الأسعار.

رابعا: سمات القطاع النفطي : يوجد الكثير من السمات التي يتصف بها القطاع النفطي ويمكن اختصارها كالتالي: (عبد الجبار، 2005: 41)

1- الفشل في السياسة الاقتصادية: تواجه الدولة العديد من المشكلات لاعتمادها على أنظمة اقتصادية أحادية الجانب او اتكالية تميل نحو السلوك الاستهلاكي غير المنتج مما يؤدي إلى خلل في توزيع الدخل لاعتماده على المزايا السلطوية وليس على أساس التوزيع العادل اذ يتم تحويل اغلب الاستثمارات إلى قطاعات غير منتجة ، وتحويل الى مجتمع استهلاكي ،هذا يشجع حالة المضاربة في العقارات والملكية ويفصل بين العمل و الأجر أو المردود المستحصل من العمل.

2- الاختلال في هيكل موازنة الدولة العامة : تعتمد الدولية في موازنتها على الإيرادات المتحققة من الموارد الطبيعية، تهمل جانب الضرائب الذي يعد من بنود الموازنة وكذلك فإن النسبة الكبيرة من الموازنة للدولة النفطية تذهب للإنفاق الجاري، ونسبة قليلة تذهب للأنفاق الاستثماري.

3- التبعية الاقتصادية :تخضع اقتصادات الدولة النفطية لمبدأ التبعية الاقتصادية للدولة اخرى لاسيما الدول تعتمد الإعانات والمساعدات الخارجية.

4- سوء توزيع الدخل القومي: الأمر الذي يسعى على ظهور فوارق اجتماعية بوساطة زيادة دخول بعض الشرائح إلى حد كبير جدا في حين تبقى شرائح أخرى بدخول واطئة.

5- تقليص دور الصناعة الوطنية : بسبب سيطرة الحكومات في اغلب الدول النفطية على حجم الثروة والتحكم في آلية توزيعها بصورة غير عادلة مما يقلل من دور الصناعة العراقية ويشجع سياسة الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات للمواطنين بوساطة الاستيراد على حساب الصناعة الوطنية مما يسهم في استمرار حالة التخلف الاقتصادي الوطني.

6- ارتفاع معدلات البطالة :يمتاز القطاع النفطي بأنه يسهم على ارتفاع معدلات البطالة باعتبار بأنه غير منتج ولا يستعمل التشغيل لذلك فالدولة النفطية لا تحتاج إلى تشغيل أيدي عاملة كثيرة في هذا الجانب خصوصا عندما يزداد عدد السكان ولا توجد لهم فرص عمل.

7- ضعف المؤسسات الاقتصادية : إن استمرار الاعتماد على الايرادات النفطية افرز مؤسسات اقتصادية ضعيفة ومن ثم أخفقت هذه المؤسسات في تقديم الخدمات الاساسية للمواطن من خلال زيادة فرص التعليم والخبرة وخلق المهارات كما إن هذه المؤسسات حققت بيروقراطية متضخمة وضعفا في تطبيق وتنفيذ القانون فيما يتعلق بحقوق الملكية ووضعت العقوبات أمام المشروعات الناشئة وخاصة للمشاريع المقترحة في القطاعات الانتاجية الأخرى وعملت على عدم إجراء إصلاحات اقتصادية أو اجتماعية حقيقية.

8- تركز الثروة بيد السلطة الحاكمة : يتصف الاقتصاد النفطي بتركيز الثروة بيد المسؤولين أو مجموعات قليلة تحتكر السلطة والثروة بحكم قربها من الجهة الحاكمة للبلد ،مما يؤثر سلبا على تطور العملية الاقتصادية.

9- ضعف الاستثمار في الصناعة الوطنية : يمتاز القطاع النفطي بأن نسبة الاستثمار فيه أكثر من الاستثمارات في القطاعات الأخرى وبالتالي سوف يهمل القطاعات الأخرى مما يعني إن القيمة المضافة في هذا القطاع أعلى من القيمة المضافة في القطاعات الأخرى ومن ثم سوف يهمل دور صناعة تحويلية التي تعد لركيزة الأساسية في تطوير اقتصاد البلد.

المطلب الثاني :تعريف التنمية المستدامة:

اولاً: تعريف التنمية المستدامة نشأته: في العصر.الحديث ولد مفهوم التنمية المستدامة للمرة الاولى سنة 1713 عندما قام كارلوتز بتأليف أول كتاب في علم الغابات وذكر فيه بأن الخشب وبالتحديد (خشب البناء)سيكون مهما جدا وبأهمية الخبز اليومي ولهذا يجب أن يكون هناك توازن بين معدل نمو هذا الخشب ومعدل استخدامه وهذا فقط ما سيسمح باستدامة استخدام وتوافر هذا الخشب، وهذا يعني إشارة مبدئية إلى مبدأ الاستدامة والحفاظ على المورد الاقتصادي لأطول مدة ممكنة. (عبد القادر، 2005: 201)بينما يعرف التنمية المستدامة: بأنواعها: ((نشاط ديناميكي مستمرة تنبع من بنيته وتتضمن الاتجاهات كافة ، فهي كحركة تدريجية تهدف إلى تغير الاطار الاجتماعي وتبديل المهام والمراكز وتبديل الإمكانات ذات عدة جوانب بعد تهيئتها وتوجيه نحو تحقيق غاية التغيير في حقائق فكرية وقيمية من اجل دعم دولة عصرية بوساطة ترابط القوى البشرية لتوضيح خطط علمية التنموية للمشروعات ذات فعالية تؤدي نتائجها إلى استحداث تغيرات المطلوبة)). (سعود، 2000: 3) عرف الاقتصادي Robert-Solow: "((على أنها " عدم الاضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال وايصالها إليهم بنفس الوضع الذي ورثه الجيل الحالي"، وبين سولو أن الحديث عن الاستدامة يعني الاخذ في الحسبان ليس المصادر التي تستخدمها حالياً وتلك التي نتركها للأجيال المقبلة، بل يتطلب أيضاً إيلاء اهتمام كافٍ لتنوع البيئة التي سنتركها في المستقبل. تشمل هذه البيئة القدرة الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتكنولوجيا السائدة وأشكال المعرفة المتاحة.))"(عبد القادر، 2005: 205). أما البرنامج الانمائي للأمم المتحدة(UNDP):((فقد بين أن التنمية المستدامة هي تنمية موالية للناس و موالية لفرص العمل وموالية للطبيعة وهي تعطي أولوية للحد من الفقر والعمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي عادة توليد البيئة وهي توازن بين الاعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات متنوعة وما لدى الطبيعة من قدرات هائلة)). (البرنامج الإنمائي، 1994: 4)

ثانياً: اهداف التنمية المستدامة:هدفها هو تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي من خلال:

1- زيادة الدخل الوطني: يعد الهدف الرئيسي من أهداف التنمية المستدامة، حيث يؤدي إلى التطوير في مستوى المعيشة، وتعزيز الخطط الاستراتيجية لتجارة والصناعة، مما يسهم في علاج مشكلة ضعف الناتج في الاقتصاد المحلي.

2- توظيف المصادر الطبيعية: يهدف إلى تعزيز الاستثمارات المحلية والدولية في الموارد الطبيعية المتاحة في الدول من خلال دعم البنية التحتية العامة، بالإضافة إلى توفير الوسائل المناسبة لدعم الإنتاج في الاستثمارات الأولية.

3- دعم رؤوس الأموال: تتمثل هذه النقطة في مساعدة رجال الأعمال الذين يُعتبرون من رؤوس الأموال العامة في الدولة، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف في نموها المستدام. يعود السبب في ذلك إلى قلة الادخار المرتبطة بالاحتياط المالي للدولة، مما يدفع الحكومة إلى دعم البنوك التجارية لتوفير مجموعة متنوعة من الأوراق المالية، مثل السندات. (التنمية الاقتصادية، 2019)

4- الاهتمام بالتبادل التجاري: الهدف منه يعتمد على التنمية التجارة، ومتابعة الصادرات، والواردات فالدولة تعتمد على فكرة تعزيز التجارة بين الدول النامية، والدول الأخرى.

5- مكافحة الفساد الإداري: اذ تقوم الدولة بسن التشريعات والقوانين التي تحجم فكرة انتشار الفساد الإداري في المؤسسات، ويؤثر على الاستقرار المالي في القطاع الاقتصادي، ويستغل موارده، ويضعف من امكانية تحقيق النمو الاقتصادي فالدولة.

6- إدارة الديون الخارجية: عندما تفتح الدولة أبوابها للاستثمار الخارجي، يصبح من الضروري إدارة الديون بشكل فعّال. يتطلب ذلك مراقبة المبالغ المستحقة على حكومات الدول النامية، بالإضافة إلى التأكد من وجود تسهيلات مناسبة لسداد هذه الديون. يسهم هذا الأمر في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة النفقات المتعلقة بالاستثمار.(العقيد، 2017: 2)

ثالثا : متطلبات التنمية المستدامة: تطلب عملية التنمية تجميع عدة مستلزمات تعتبر مهمة لتحقيقها، وتختلف الدول ممن حيث نسب حاجاتها من تلك المستلزمات، ان الدول الاقل تطورا تحتاج فضلاً عن عناصر الى تطوير مؤسسات داعمة للتنمية وتوافر الشروط الاجتماعية .ان متطلبات التنمية هي :

1- الموارد الطبيعية: تُعرف الموارد الطبيعية بأنها جميع العناصر الأصلية التي تشكل الأرض أو مواردها. تتواجد هذه الموارد على سطح الأرض أو تحتها أو فوقها، كما تشمل أيضًا كافة الموارد المتاحة في أعماق البحار.

2- المصادر البشرية :تتضمن كافة الجهود البشرية او المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج بنوعيها العضلية و الفكرية.(محمد، 2010: 54-59)

3- راس المال المادي: يتضمن او يشمل المباني و المكائن والمعدات والمخزونات، وهذا النوع من راس المال ينبغي تمييزه عن راس المال البشري و الذي يساعد هو الاخر في الانتاج والتنمية.

4- التكنولوجيا: تسهم في زيادة الإنتاج ،ومعدل النمو الاقتصادي، عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر-ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والادارة وغيرها.

5- تكنولوجيا المعلومات: وهي وسائل الكترونية للحصول على المعلومات واعدادها وخزنها وتوصيلها، ان تكنولوجيا المعلومات تتكون من نظام واسع من المعلومات موجودة ضمن بيئة المؤسسات.

6- العناصر المؤسسة والاجتماعية: حتى تبدا عملية التنمية وتستدام فان العنصر-التنظيمي سيكون ذا اهمية كبيرة جدا وفي الحقيقة ان التنظيم الذي تمثله هذه المؤسسات تمثل احد عناصر الانتاج المتعارف عليها ووجوده مهم في ترتيب العملية الانتاجية والاستثمارية ورعاية ردود الفعل المتعلقة بها، ومن جانب اخر فان العناصر المؤسسة يجب ان تتوافر بكمية مناسبة وبأداء نوعي جيد لضمان ادائها الافضل لمهامها. (محمد، مصدر سابق: 61-67)

رابعا: إيجابيات وسلبيات التنمية المستدامة: تعد التنمية المستدامة من الأمور التي ممكن ان تتغير مع الظروف المحيطة، ولا تسير وتجري وفق المخطط المرسوم، فقد تواجه التنمية المستدامة الكثير من المعوقات التي تعمل على الحد من تطورها وتنميتها، ومن أهم الإيجابيات والسلبيات التي من الممكن أن تواجه التنمية المستدامة:

1- إيجابيات التنمية المستدامة : (براء، 2019)

تتنوع الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- تقليل استنزاف الموارد الطبيعية.

ب- تحقيق تنمية قابلة للحماية والاستدامة دون التأثير سلبًا على البيئة.

ج- ادِّخار أساليب التطور المعاصرة، واستثمارها في مشاريع صديقة للبيئة.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتنسيق الجهود لتحقيق أهداف التنمية للأفراد في مجالات متعددة. ومن أبرز الأهداف المستدامة التي حددتها هذه الهيئات ما يلي:

- لقضاء على الفقر على مستوى العالم.
- تعزيز الصحة الجيدة والرفاهية.
- توفير التعليم الجيد للجميع.
- ضمان الحصول على مياه نظيفة وخدمات الصرف الصحي.
- بناء بنية تحتية قوية، ودعم الصناعة، وتشجيع الابتكار.
- ضمان الوصول إلى الطاقة بأسعار معقولة، مع الحفاظ على البيئة.
- تعزيز المساواة بين الجنسين..

2- سلبيات التنمية المستدامة: (سلبيات التنمية المستدامة 2016: 1) يعتقد البعض أن حركة التنمية المستدامة هي حركة إيجابية بشكل مطلق، لكن الغالبية تتجاهل وجود جوانب سلبية لها. فليس كل ما يلمع ذهبًا، رغم حسن النوايا. إذ قد تتطلب عملية التنمية المستدامة في بعض جوانبها التخلي الكامل عن مصادر الطاقة التي تدعم الحياة الحديثة، بالإضافة إلى تعديل البنى التحتية. هذا التحول في أنماط الاستهلاك قد يتطلب تكاليف باهظة وأعباء كبيرة، خاصة على الدول النامية. وفيما يلي بعض السلبيات المرتبطة بالتنمية المستدامة:

أ- البطالة في بعض المناطق: تتطلب التنمية المستدامة حماية النظم البيئية والتنوع البيولوجي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تقليص أو حتى إيقاف العديد من الصناعات وأنشطتها. وهذا الأمر يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات البطالة، خاصة بين الأفراد الذين قضوا حياتهم في العمل في قطاع واحد، مثل صناعة الفحم.

ب- عدم الالتزام الجاد: الانتقال إلى صناعة صديقة للبيئة يتطلب استثمارات كبيرة وجهوداً مضنية، مما قد يؤدي إلى مخاطر تتعلق بعدم الجدية في الالتزام الذي تم التعهد به تجاه المجتمع. فالأهداف المرجوة من هذا التحول عادة ما تكون طويلة الأمد.

ج- المزيد من المتطلبات :تتحمَّل الشركات والمصانع والجهات جزءاً من المسؤولية في التأثير على سلامة البيئة، ومزيداً من الالتزامات والمتطلَّبات للعمل، مثل: الحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون(CO_2)، والمعالجة الصحيحة للنفايات، وهذا بدوره سيؤثر على كفاءة وعمل تلك الشركات؛ بسبب كثرة المتطلبات القانونية.

خامسا. مؤشرات التنمية المستدامة:

1. المؤشرات الاقتصادية: (نوزاد، 2006: 7)

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يتم حسابه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة.

ب- نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) تمثل جزءًا من القدرة الإنتاجية الحالية المخصصة للإنتاج السلعي.

ج- نسبة الصادرات الى الواردات : يبين مدى قدرة البلاد على استمرار الاستيراد .

د- إجمالي المساعدات الإنمائية، مثل المنح والقروض، التي يقدمها القطاع الرسمي للدول بهدف تعزيز النمو الاقتصادي.

ه- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تُحسب عن طريق قسمة الدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي.

2. المؤشرات الاجتماعية

أ- معدل البطالة : عدد الافراد في سن العمل لم يحصلوا على العمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية .

ب- معد النمو السكاني: يوضح متوسط المعد السنوي للتغير في عدد السكان شرط ان لا يخالق معدل النمو الفرد عن معدل نمو السكان.

ج-معدل الامية بين البالغين : قسمة الافراد فوق عمر 15 الى مجموع البالغين

د- نسبة السكان في المنطقة الحضرية الى مجموع السكان الكلي

ه- حماية صحة الإنسان: يتم حساب نسبة عدد السكان الذين تتوفر لهم الخدمات الصحية إلى العدد الإجمالي للسكان.

3. المؤشرات البيئية:

أ- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية : قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة والمتاحة للزراعة.

ب- التغيير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية: قسمة مساحة الأرض الى مساحة البلد الاجمالية.

ج-التصحر : قسمة الأراضي المتصحره الى المساحة الاجمالية للبلد.

4. المؤشرات المؤسسية :

أ- حصول على المعلومات : مثل اعداد الطلبة في المدارس إضافة الى اعداد المستخدمين الهواتف ...

ب- عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العملي : قسمة اعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص.

الانفاق على البحث والتطوير : يمثل حجم الانفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث

واقع القطاع النفطي في العراق للمدة 2016-2023

اولا: كمية تصدير النفط بالبرميل

جدول رقم (1)كمية تدير وايرادات وتقلبات أسعار النفط الخام العراقي (2016-2023)

السنوات	اسعار النفط	كمية التصدير بالبرميل	الإيرادات النفطية / مليار دولار	نسبة التغير في الايرادات
2016	40.76	3000803.5	37.199	
2017	52.43	3000802	54.682	%36,5
2018	69.78	3000802	68,851	%40,7
2019	64.04	3000862	688,551	%-6,3
2020	66.03	3000968.2	41,832	%46,5
2021	68.38	3000428.4	75,700	%120,8
2022	111.79	3000440	115,600	%52,8
2023	79.17	3000712	87,612	%-15,56

Source:OPEC,Annual Statics Bulletins,ASB2016-2023(opec.org/opec web/en)

يلاحظ من خلال جدول رقم (1) بأن كميات صادرات وأسعار النفط العراقي شهدت استقراراً بعد سنة 2003 الى ان شهدت اعلى صعود لها في سنة 2022 واتضح ان أسعار النفط الخام العراقي شهدت تقلبات حادة ومتأثرة بالعميات الحربية والاحداث السياسية وبمستوى كمية الانتاج السنوي خلال مدة البحث من 2016 الى 2023 فجاءت أسعار النفط بين الصعود والهبوط ، اذ بلغ ادنى سعر في سنة 2016 كان حوالي (40.76) بينما اعلى سعر في سنة 2022 كان حوالي (111.79) وهذا يبين ان أسواق النفط العالمية تشهد نوعاً من الاستقرار كما يبين العلاقة بين صادرات النفط الخام والايرادات النفطية ليست علاقة طردية

باستمرار ، كمثلاً في سنة 2022 اقل كمية تصدير وبينما شهدت اعلى إيرادات نفطية ، نظراً للارتفاع في سعر النفط اذ يمثل فرص لتعافي الاقتصاد العراقي ومعالجة الازمات تثقل كاهن الفرد العراقي .

ثانيا، مساهمة القطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي :يتم الاعتماد على ايراد النفط في تكوين اجمالي الناتج المحلي العراقي تحدياً كبيراً يتضح من خلال ضيق القاعدة الإنتاجية للقطاعات الزراعية ،والصناعية، والخدمية

جدول رقم (2) مساهمة القطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي (2016-2023) / مليار دولاراً

السنوات	اجمالي الناتج المحلي	مقدار التغير	نسبة النمو او الانكماش	أسعار النفط دولار/ للبرميل
2016	166,6		%-0.12	40.76
2017	187,5	12.55	%12.57	52.43
2018	227,5	21.34	%21.28	69.78
2019	235,1	3.34	%3.3	64.04
2020	182,5	-0.2	%-2.98	66.03
2021	207,7	13.81	%13.66	68.38
2022	264,2	27.2	%26.92	111.79
2023	267,89	0.01	%1.52	79.17

Source: https://cosit.gov.iq/ar/national-accounts/income

يتضح من جدول رقم (2) من خلال تحليل البيانات السابق حدوث تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي العراقي بمعدلات طفيفة خلال مدة البحث ، اذ سجل اجمالي الناتج المحلي في سنة 2016 بنسبة انكماش حوالي 0.12-% وفي سنة 2020 نسبة 2.98-% ، اما في باقي السنوات فقد شهدت نسبة نمو تراوحت في المتوسط بين 12.5% و21.28% وكانت اعلى نسبة في سنة 2022 اذ بلغت حوالي 27% واقلها في سنة 2023 بلغت حوالي 1.5% وترجع عملية الارتفاع والانخفاض في اجمالي الناتج المحلي العراقي الى حجم كميات صادرات النفط الخام والى أسعار البترول العالمة ومن الملاحظة في نهاية سنة 2022 بلغ اجمالي الناتج المحلي حوالي 264مليار دولاراً بينما في سنة 2023 حوالي 267مليار دولاراً .

ثالثا، نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الكلية ،

جدول رقم (3) نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الكلية للمدة (2016-2023)/ مليار دولار

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الكلية
2016	43,8	37,199	%53.4
2017	60,0	54,682	%47
2018	85,2	68,551	%44.1
2019	83,1	68,551	%44.8
2020	47,9	41,832	%45.7
2021	83,8	75,7	%46.4
2022	124,8	115,6	%48
2023	92,436	87,612	%73,7

المصدر: التقرير السنوي للصادرات ، سنوات متعددة عن الجهاز المركزي للإحصاء

يلاحظ من خلال جدول رقم (3) من خلال البيانات السابق بان كمية الصادرات النفط بدأت بالارتفاع على الرغم من تردي أوضاع البلاد ،اذ بلغت كمية الصادرات النفط الخام خلال سنة 2016 بحدود(37.199)مليار برميل سنوياً ، واستمر نسبة مساهمة صادرات النفطية بالارتفاع الى ان انخفضت في سنة 2020 و2021 نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً وتقليل استغلال الابار النفطية وارتفاع الاستثمار في القطاع النفطي، ومن ثم عاود الارتفاع في تصدير النفط اذ بلغ سنة 2022 و2023 ، مما يشير الى اعتماد الاقتصاد العراقي بصورة شبة كلية على صادراتها النفطية في جذب العملات غير المحلية مما يثير عقبات الاقتصادية متنوعة على رأسها اعتماد النظام المالي العراقي على العملات الأجنبية جراء صادراتها النفطية .

رابعا: مساهمة الايرادات القطاع النفطي الى اجمالي الإيرادات:تعد الإيرادات النفط العراقية المصدر الرئيسي والمهيمن على عوائد الصادرات وايرادات الدولة ولما له اثر فعال على الموازنة العامة العراقية ومن اجل معرفة معدل الإيرادات السنوية فلابد الاطلاع على إيرادات العامة والنفطية خلال مدة البحث ومن ثم استخراج المعدل الايراد السنوي، فأنه جدول رقم (4) سوف يوضح مساهمة الايرادات النفطية الى اجمالي الإيرادات.

جدول رقم (4)

مساهمة إيرادات النفطية الى اجمالي الإيرادات في العراق (2016-2023)/ مليار دولار

السنوات	ايرادات العامة	ايرادات النفطية	مساهمة ايرادات النفطية في اجمالي الإيرادات
2016	54409	37199	%68.4
2017	77336	37199	%70.7
2018	106570	68851	%64.6
2019	107567	68551	%63.7
2020	63200	41832	%66
2021	109081	75700	%69.4
2022	161697	115600	%71.5
2023	134552	87612	%65.1

المصدر: مركز المنصة للتنمية المستدامة ,تقرير انعكاسات الموازنة العامة للدولة وانعكاساتها على البرنامج الحكومي.

يلاحظ من خلال جدول رقم (4)، اذ بلغت ايرادات النفطية في سنة 2016 حوالي (54409) مليار دولاراً واستمر بالارتفاع يدل ذلك على تنفيذ عدد كبير من مشاريع والخطط الاستراتيجية وخلق فرص العمل ومن ثم زيادة الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة على الرغم من هذه الإيجابيات الا انها تتضمن مخاطر كثيرة اذ كان اقتصاد الدولة يعتمد على النفط بصورة كبيرة لأنها في حالة حدوث أي انخفاض في أسعار النفط فان الدول المعتمدة عليها ستواجه مشكلة كبيرة فلابد من تعزيز وتطوير والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى . أي بمعنى تحسباً لمثل هكذا مخاطر يتطلب تبني استراتيجية تحقق التنوع الاقتصادي والتي((يقصد به الحل الأمثل لحل مشكلة اعتماد أي اقتصاد على النفط بدرجة كبيرة ويتضمن في بناء قاعدة استثمارية قوية تتسم بالتنوع مع توظيف الاستثمارات في كافة القطاعات الاقتصادية بغرض تعزيز اجمالي الناتج المحلي للقطاعات اللانفطية وتنويع صادراتها والحد من المخاطر الناتجة عن اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد)). **(مصعب ، 2017: 103-104)**اذ يلاحظ ان اغلبية القطاعات اللانفطية ك (النفط والزراعة والغابات، والصيد ،والتعدين ، والبناء ،الصناعة التحويلية والتشييد والماء، والكهرباء ،والماء ...الخ اخذت بالنمو اذ ولت نسبة مساهمتها في الانتاج المحلي الإجمالي بنسبة 16.4% في سنة 2020 وذلك لحدوث اختلال في نسبة القطاع النفطي لذا يستوجب مراعاة تقلبات أسعار النفط والقيام بإصلاحات اقتصادية تجنباً الارتباط في انجاز السياسات الاقتصادية

الاستنتاجات

1. شهدت تقلبات حادة ومتأثرة بالعميات الحربية والاحداث السياسية وبمستوى كمية الانتاج السنوي خلال مدة البحث من 2016 الى 2023 فجاءت أسعار النفط بين الصعود والهبوط ، اذ بلغ ادنى سعر في سنة 2016 كان حوالي (40.76) بينما اعلى سعر في سنة 2022 كان حوالي (111.79).

2. نسبة مساهمة الانتاج النفطي في تشكيل الإيرادات العامة في سنة 2002 بنسبة 5. 71% تمثل النسبة الأكبر على الاطلاق بين القطاعات الاقتصادية العراقية .

3. ضرورة الإسراع في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية العراقية الأخرى لتحقيق إمكانية تكييف الاقتصاد مع حالات انخفاض في سعر النفط.

4. انخفاض سعر النفط يؤثر بالسلب على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على خطط ومشاريع التنمية .

التوصيات

1. اصلاح هيكل الانتاج باستخدام استراتيجية تنمية ملائمة للاقتصاد العراقي التي بدورها ستعمل على زيادة النمو بمعدل 6% كأقل تقدير وهذا سوف يقلل من الاعتماد على النفط بشكل مطلق.

2. تفعيل ودعم القطاع الخاص باتباع سياسة الخصخصة ، اذ برزت أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي في المدة الأخيرة الى 7.44 لكي يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والقضاء على البطالة.

3. يُطلب من الدول المصدرة للنفط، بما في ذلك العراق ومنظمة أوبك، أن تعمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات الأجنبية بدلاً من الاعتماد فقط على الدولار الأمريكي، وذلك لتفادي تأثير انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

4. التغلب على التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية العراقية لتكون داعمة للاقتصاد الوطني جنباً الى جنب مع إيرادات النفطية.

5. تنويع وتطوير منافذ تصدير النفط الخام لكي تتوافق مع الزيادة المتوقعة في الإنتاج ، وبالشكل يسمح بزيادة إيرادات العراق المالية ،والعمل على توافر الحماية الكافية للحقول والابار النفطية من العمليات التخريبية.

المصادر References

1. أهداف التنمية الاقتصادية، 2019. متاح على الموقع الاتي: https://www.vapulus.com
2. براء الدويكات، ما المقصود بالتنمية المستدامة، موقع الموضوع ،2019،متاح على الموقع الاتي: https://mawdoo3.com
3. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 1994 ،نيويورك، 1994.
4. حسن لطيف الزبيدي ،ثلاثية النفط والتنمية والديموقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولى،2013 .
5. خالد مطر مشاري، مستقبل الدول النفطية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008.
6. سعود بن حسين الزهراني، مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال فترة التخطيط التنموي، الطبعة الثانية، الباحة، النادي الأدبي في الباحة، 2000.
7. صالح ياسر، النظام النفطي وبناء الديمقراطية ،الثنائية المستحيلة حالة العراق ،بغداد، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتبة الأردن والعراق، 2013.
8. صبري زايد السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث، بغداد، المدى للثقافة والنشر، 2009.
9. عبد الجبار عبود قصي ، أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2005.
10. عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، مصر، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، 2005.
11. العقيد إلياس أبو جودة، "التّنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصاديّة والبيئية"، الدفاع الوطني اللبناني، 2017.
12. كتب سلبيات التنمية المستدامة ، مكتبة نور، 2016. متاح على الموقع الاتي: https://www.noor-book.com
13. محمد الديشهري، التنمية الاقتصادية في الكتاب والسنة، مؤسسة دار الحديث للطباعة والنشر، قم المقدسة، إيران، 2004.
14. محمد حسين كاظم ،تحديد الانفاق العام الأمثل في الاقتصاديات النفطية- دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة 1988-2009، أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2012.
15. مصعب عبد العالي حسين، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة 2003-2015 ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017.
16. مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ابو ظبي، دولة الإمارات، 2014.
17. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ،مجلة شؤون عربية،القاهرة،العدد125 2006.